هيكل الالتزام وسقوط العقد

ملحمة أركان العقد وأسباب البطلان في القانون المدني

مقارنة موسعة بين مصر والجزائر وفرنسا في ضوء الثورات التشريعية والحديثة

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة داعياً الله

لهم بالرحمة والمغفرة والجنة يا رب العالمين.

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شاطئ المتوسط وشموخ جبال الأوراس وعظمة الجسور المعلقة.

مقدمة عامة

قداسة الكلمة وسقوط البنيان

في بداية الأمر كانت الكلمة، وفي القانون كان العقد. العقد هو شريعة المتعاقدين، وهو المعبد المقدس الذي تلتقي فيه إرادتان حرتان لتخليداً التزاماً بينهما. إنه لبنة البناء الاجتماعي، وعمود الفقرات في الحياة الاقتصادية. حين يتصافح طرفان، فإنهما لا يتبادلان مجرد وعود، بل يقيمان بينهما قانوناً خاصاً يسمو

على القوانين العامة في نطاقه المحدد. لكن هذا البنيان الشامخ، رغم قدسيته، ليس منيعاً عن السقوط. فهناك أركان يجب أن تقوم عليها البنية، وإذا اختل ركن واحد، انهار السقف على ساكنيه.

هذا الكتاب هيكل الالتزام وسقوط العقد ليس مجرد سرد للمواد القانونية الجافة. إنه رحلة فلسفية وقانونية عميقة في أعماق الالتزام. إنه تشريح لجسد العقد، من لحظة ميلاده عبر التراضي، إلى لحظة موته عبر البطلان. سنغوص معاً في مقارنة ثلاثية الأبعاد بين ثلاثة عمالقة قانونيين: مصر بجذورها الإسلامية وتقليدها المدني العريق، والجزائر بأصالتها المغاربية ونصها الموحد، وفرنسا بثوراتها التشريعية الحديثة خاصة إصلاحات 2016 التي هزت أركان القانون المدني القديم.

سنكشف كيف أن اختلافاً بسيطاً في تعريف السبب أو المحل قد يغير مصير صفقات بمليارات الدولارات. كيف أن البطلان ليس نهاية الطريق بل قد يكون بداية

لتصحيح المسار. وكيف أن القضاء في القاهرة والجزائر وباريس يتعامل مع نفس النصوص بزوايا نظر مختلفة تعكس روح كل شعب وثقافته القانونية.

هذا الكتاب اب لكل محامٍ يريد أن يبني حجته على أساس صخري، ولكل قاضٍ يريد أن يفهم الروح خلف النص، ولكل باحث يريد أن يدرك لماذا تسقط العقود ولماذا تقوم. إنه كتاب يُكتب بالحبر، لكنه يُقرأ بالقلب والعقل معاً.

استعدوا لرحلة في أساسات القانون، حيث يقف العدل على أكتاف الأركان الأربعة.

الجزء الأول

فلسفة العقد وميلاد الالتزام

الفصل الأول

العقد شريعة المتعاقدين بين المقدس والبشري

مبدأ قوة العقد هو حجر الزاوية في القانون المدني الحديث. يعني أن العقد الذي يتم وفقاً للشروط القانونية يصبح قانوناً ملزماً للأطراف، لا يجوز نقضه إلا باتفاقهم أو للأسباب التي يقررها القانون. هذا المبدأ يمنح الاستقرار والثقة في المعاملات. لكن هل هذه القداسة مطلقة؟ الإجابة هي لا. فالعدالة تقتضي ألا يكون العقد أداة للظلم أو الاستغلال أو مخالفة النظام العام.

نناقش في هذا الفصل التطور التاريخي لمبدأ قوة العقد. من الحرية المطلقة في القرن التاسع عشر حيث كانت الإرادة هي الملك، إلى التدخل التشريعي في القرن العشرين لحماية الطرف الضعيف

والمستهلك والنظام العام. كيف توازن القوانين المصرية والجزائرية والفرنسية بين حرية التعاقد وحماية العدالة التبادلية؟

نقارن بين النهج الكلاسيكي الذي يرى العقد التزاماً إرادياً بحتاً، والنهج الحديث الذي يرى فيه التزاماً اجتماعياً له وظيفة اقتصادية وأخلاقية. في فرنسا، الإصلاح الجديد أكد على حسن النية والوظيفة الاجتماعية للعقد. في مصر والجزائر، النصوص تؤكد على الآداب العامة والنظام العام كحدود للحرية الإرادية.

الفصل الثاني

الإرادة كركن جوهري للميلاد

لا عقد بدون إرادة. الإرادة هي الروح التي تنفخ الحياة

في الجسد المادي للعقد. لكن الإرادة ليست مجرد نية باطنية، بل يجب أن تظهر في العالم الخارجي عبر الإيجاب والقبول. اللقاء بين الإيجاب والقبول هو لحظة ميلاد العقد.

نحلل نظرية الإعلان ونظرية الاستقبال في انعقاد العقد. متى يعتبر العقد منعقداً؟ لحظة صدور القبول أم لحظة وصوله؟ القانون المصري والجزائري يميلان لنظرية الاستقبال في العقود بين الغائبين لضمان العلم اليقني. القانون الفرنسي تطور ليشمل نظريات حديثة تتناسب مع السرعة الرقمية.

نناقش مشكلة الصمت كقبول. هل الصمت قبول؟ القاعدة العامة أن الصمت لا يعتبر قبولاً إلا في ظروف استثنائية محددة بدقة في القضاء المقارن. كيف تتعامل المحاكم مع العقود الضمنية الناتجة عن السلوك المتكرر؟

الفصل الثالث

الأهلية أهلية الأداء والتكيف

الإرادة يجب أن تصدر من شخص أهل لها. الأهلية هي الصلاحية القانونية لممارسة الحقوق وتحمل الالتزامات. عديم الأهلية أو ناقصها لا يصح تعاقده إلا وفق ضوابط محددة لحماية مصلحته.

نقارن بين أنظمة الأهلية في الدول الثلاث. القاصر، المحجور عليه، السفيه. كيف يحمي القانون المصري القاصر في عقوده؟ وكيف يتعامل القانون الجزائري مع الأهلية في ضوء الأسرة والمجتمع؟ وما هو التطور في القانون الفرنسي بشأن حماية الكبار في السن ذوي الأهلية المحدودة؟

نناقش مسؤولية ولي الأمر والوصي في التعاقد نيابة

عن عديم الأهلية. ومتى يجوز للقاضي التصريح بالتعاقد لمصلحة القاصر. الفروق الدقيقة في إجراءات التصريح القضائي بين الدول الثلاث هي محور هذا التحليل.

الفصل الرابع

المحل موضوع الالتزام وجوهره

لكل عقد محل، وهو الشيء الذي يلتزم به المتعاقد. يجب أن يكون المحل موجوداً أو قابلاً للوجود، معيناً أو قابلاً للتعيين، ومشروعاً. بدون محل، ينعدم الموضوع الذي يدور حوله العقد، وبالتالي ينعدم العقد نفسه.

نحلل شرط الوجود والاستحالة. إذا كان المحل مستحيلاً مادياً أو قانونياً وقت التعاقد، يبطل العقد. كيف يفسر القضاء الاستحالة؟ هل هي استحالة

مطلقة أم نسبية؟

نقارن بين التعيين والتعيين. يكفي أن يكون المحل قابلاً للتحديد دون غرر فاحش. الغرر المانع للتعاقد يختلف عنه الغرر اليسير tolerated في بعض العقود التجارية.

نناقش شرط المشروعية. المحل غير المشروع هو كل ما يخالف القانون أو الآداب العامة أو النظام العام. بيع المخدرات، الاتجار بالبشر، الرشاوي، كلها أمثلة على محل غير مشروع يبطل العقد بطلاناً مطلقاً.

الجزء الثاني

السبب والبطلان بين النظرية والتطبيق

الفصل الخامس

السبب الدافع الخفي والظاهر

السبب هو الغرض المباشر الذي يهدف المتعاقد إلى تحقيقه من العقد. في عقود التبرع السبب هو النية الخيرية. في عقود المعاوضة السبب هو الحصول على المقابل. السبب يجب أن يكون موجوداً ومشروعاً.

هنا تكمن واحدة من أكبر الفروق بين التشريعات. القانون المصري والجزائري يأخذان بالنظرية التقليدية للسبب. أما القانون الفرنسي بعد إصلاح 2016 فقد ألغى السبب كركن مستقل ودمجه في محتوى العقد والسبب التعاقدي، مما أحدث ثورة في الفقه القانوني.

نقارن تأثير هذا الاختلاف على البطلان. في مصر والجزائر، انعدام السبب أو عدم مشروعيته يؤدي للبطلان المطلق. في فرنسا، يتم التعامل معه عبر

عدم مشروعية محتوى العقد أو الخطأ في الدوافع المشتركة. كيف يؤثر هذا على قضايا الغش والاستغلال؟

نحلل قضية السبب غير المشروع. عندما يكون الدافع الخفي مخالفًا للآداب، حتى لو كان الظاهر سليماً. مثل عقد إيجار شقة لممارسة الدعارة. القضاء في الدول الثلاث يتفق على بطلان هذا العقد لحماية النظام العام والأخلاق.

الفصل السادس

الشكلية بين الأصل والاستثناء

الأصل في العقود الرضائية أنها تنعقد بالتراضي دون حاجة لشكل معين. لكن الاستثناء هو السائد في عقود مهمة مثل بيع العقار والتبرعات والشركات.

الشكلية هنا ليست للإثبات فقط بل للانعقاد في بعض الأحيان.

نقارن بين الشكلية في القانون المصري والجزائري والفرنسي. التوثيق الرسمي لدى كاتب العدل في العقارات. ما هو أثر عدم مراعاة الشكلية؟ هل هو بطلان أم عدم احتجاج؟

في فرنسا، الشكلية حماية للمستهلك في عقود الائتمان. في مصر والجزائر، الشكلية في العقارات هي لنقل الملكية وحمايتها من النزاع.

نناقش العقود الإلكترونية. هل التوقيع الإلكتروني يحقق شرط الشكلية؟ التشريعات الحديثة في الدول الثلاث بدأت تعترف بالتوقيع الإلكتروني الموثق كبديل للشكل التقليدي، مما يفتح آفاقاً جديدة للتعاقد عبر الحدود.

الفصل السابع

البطلان المطلق موت العقد الطبيعي

البطلان المطلق هو الجزاء على مخالفة قواعد النظام العام والآداب العامة أو انعدام ركن جوهري من أركان العقد كالمحل أو السبب أو الأهلية الكاملة. العقد الباطل باطلاً مطلقاً يعتبر كأن لم يكن من الأساس.

نشرح آثار البطلان المطلق. يرتب عدم وجود العقد بأثر رجعي. يعاد الطرفان إلى الحالة التي كانت عليها قبل التعاقد. لا يجوز إجازة العقد الباطل باطلاً مطلقاً لأنه يمس النظام العام.

نقارن بين من يملك حق التمسك بالبطلان المطلق. كل ذي مصلحة والنيابة العامة والقاضي من تلقاء نفسه. في مصر والجزائر وفرنسا، القاضي ملزم بإثارة

البطلان المطلق حتى لو لم يطلبه الأطراف، حمايةً للمجتمع من العقود الضارة.

نستعرض أمثلة عملية. عقد بيع عقار مملوك للدولة لخاص بدون إجراءات المزاد العلني. عقد اتفاق على عدم الزواج. عقود الربا الفاحش. كيف حكمت محاكم النقض في الدول الثلاث في هذه القضايا؟

الفصل الثامن

البطلان النسبي حماية للإرادة المعيبة

البطلان النسبي هو الجزاء على عيب في الرضا كالغلط والتدليس والإكراه، أو نقص في الأهلية. هنا العقد موجود وينتج آثاره، لكنه معرض للسقوط إذا طلب صاحب الحق ذلك.

نشرح الفرق الجوهري بين البطلان المطلق والنسبي. النسبي يحمي مصلحة فردية خاصة، لذا لا يثار إلا من قبل من قرر القانون حمايته (القاصر، المكره، المغبون). لا يثيره القاضي من تلقاء نفسه.

نناقش مسألة الإجازة. العقد القابل للإبطال يمكن إجازته صراحة أو ضمناً بزوال العيب. في فرنسا، الإصلاح الجديد نظم شروط الإجازة بدقة. في مصر والجزائر، الإجازة تسقط حق الطعن في البطلان.

نقارن مدة التقادم. في مصر والجزائر ثلاث سنوات من تاريخ انكشاف العيب أو بلوغ القاصر. في فرنسا خمس سنوات. هذا الفارق الزمني قد يحدد مصير الدعاوى الطويلة.

الفصل التاسع

انعدام العقد مقابل بطلان العقد

هل هناك فرق بين انعدام العقد وبطلانه؟ فقهياً نعم. الانعدام يعني عدم وجود ركن جوهري أصلاً، كأنعدام التراضي تماماً أو انعدام المحل. البطلان يعني وجود عقد لكنه معيب. عملياً، القضاء في مصر والجزائر يميل لدمج المفهومين في كثير من الأحكام ويترتب عليهما نفس الأثر وهو العدم.

في فرنسا، الفقه لا يزال يناقش نظرية الانعدام كحالة أشد من البطلان لا تسقط بالتقادم. هل يحتاج العالم العربي لتبني هذا التمييز الدقيق؟ نناقش إيجابيات وسلبيات تبني نظرية الانعدام في التشريعات العربية لحماية النظام العام بشكل أ stronger.

نحلل حالات انعدام الرضا تماماً كالعقود المزورة توقيعاً. هنا لا يوجد عقد ليُبطل، بل هناك واقعة مادية

لا أثر قانوني لها. الفرق دقيق لكنه جوهري في إجراءات الطعن والتنفيذ.

الفصل العاشر

النظام العام والآداب العامة حدود الحرية

النظام العام هو مجموعة المبادئ الأساسية التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها. الآداب العامة هي القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع. أي عقد يخالفهما يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً.

نناقش تطور مفهوم النظام العام. من النظام العام السياسي والأمني إلى النظام العام الاقتصادي والاجتماعي. قوانين الإيجار القديمة، قوانين حماية المستهلك، قوانين العمل، كلها تعتبر من النظام العام الذي يحد من حرية التعاقد.

نقارن بين تطبيق النظام العام في مصر والجزائر وفرنسا. في فرنسا، مفهوم النظام العام البيئي حديث وقوي. في مصر والجزائر، النظام العام الاقتصادي يتدخل بقوة في عقود الاحتكار والأسعار.

نستعرض قضايا مخالفة الآداب. عقود المعاشرة غير الشرعية، عقود التأجير لممارسة الرذيلة. القضاء يتفق على البطلان، لكن يختلف في آثاره المالية وهل يسترد المدفوعات أم تذهب للخزينة العامة.

الجزء الثالث

آثار البطلان والعلاجات القانونية

الفصل الحادي عشر

الرد والتعويض في حالة البطلان

حين يبطل العقد، يجب رد ما تم قبضه. كل طرف يعيد للطرف الآخر ما استلمه. لكن ماذا لو كان المستهلك قد استهلك السلعة؟ أو ماذا لو كانت الخدمة قد قدمت؟

نحلل نظرية التعويض عن الضرر الناتج عن البطلان. الطرف المسؤول عن البطلان (المدلس أو المكره) يلتزم بتعويض الطرف الآخر عن الضرر الذي لحق به بسبب الاعتماد على صحة العقد. هذا يجمع بين المسؤولية العقدية والتقصيرية.

نقارن بين القضاء المصري والجزائري والفرنسي في تقدير التعويضات. المحاكم الفرنسية تميل لتعويضات أوسع تشمل الضرر المعنوي وفقدان الفرصة. المحاكم

العربية تركز على الضرر المباشر والمادي في الغالب، رغم تطور حديث في التعويض عن الضرر الأدبي.

نناقش حالة حسن النية وسوء النية. إذا كان أحد الطرفين حسن النية والآخر سيء النية، كيف يوزع القضاء أعباء الرد والتعويض؟ الحماية تنحاز دائماً لحسن النية.

الفصل الثاني عشر

البطلان الجزئي وإنقاذ ما يمكن إنقاذه

هل يبطل العقد كله إذا بطل بند واحد منه؟ القاعدة هي أن البطلان يسري للعقد كله إلا إذا كان البند الباطل ليس جوهرياً لقيام العقد. هذه نظرية البطلان الجزئي أو الإنقاذ القضائي للعقد.

نقارن تطبيق هذه النظرية. في عقود العمل، إذا بطل شرط عدم المنافسة لكونه مقيداً للحرية بشكل مفرط، هل يبطل عقد العمل كله؟ غالباً لا، يبطل الشرط فقط ويستمر العقد. في فرنسا، القضاء نشط جداً في استبدال الشرط الباطل بشرط قانوني مقارب.

في مصر والجزائر، القضاء أكثر حذراً في التدخل لاستبدال الشروط، ويكتفي بإبطال الشرط المخالف للنظام العام. نناقش مدى حاجة التشريعات العربية لمنح القاضي سلطة تعديل العقود لإنقاذ المعاملات من السقوط الكامل.

الفصل الثالث عشر

تحويل العقد من باطل إلى صحيح

هل يمكن تحويل العقد الباطل إلى عقد صحيح آخر؟ نظرية تحويل العقد تسمح للقاضي بأن يبحث عن إرادة حقيقية للأطراف قد تخفيها صياغة باطلة. إذا كان العقد الباطل يستوفي أركان عقد آخر صحيح، يجوز نفاذه كعقد آخر.

نحلل شروط التحويل. أن تتوفر أركان العقد الثاني، وأن يفترض أن الأطراف كانوا ليرضوا به لو علموا بالبطلان. هذه النظرية تطبق بحذر شديد لعدم فرض إرادة على الأطراف.

نقارن بين التطبيقات القضائية. في عقود القرض بفائدة ربوية، هل يحولها القضاء لقرض بدون فائدة أم يبطلها كلياً؟ في مصر والجزائر، البطلان هو الغالب في الربا. في فرنسا، قد يتم تعديل الفائدة لتصبح ضمن الحدود القانونية.

الفصل الرابع عشر

تقادم دعوى البطلان سكون الحق

حق الطعن في البطلان لا يبقى للأبد. هناك مواعيد تقادم تسقط الحق في الطعن. في البطلان النسبي، التقادم قصير (3 أو 5 سنوات). في البطلان المطلق، الجدل الفقهي حول هل يسقط بالتقادم أم لا؟

الرأي الراجح في مصر والجزائر وفرنسا أن دعوى البطلان المطلق تسقط بالتقادم الطويل (15 سنة في بعض القوانين) لتحقيق الاستقرار القانوني. لا يجوز أن يظل العقد مهدداً بالسقوط للأبد.

نناقش لحظة بدء سريان التقادم. في البطلان النسبي من تاريخ زوال العيب أو العلم به. في البطلان المطلق من تاريخ التعاقد. هذا الفارق الدقيق يحتاج لفطنة

قانونية عالية في حساب المواعيد.

نحلل قضايا انقطعت فيها التقادم بأعمال قطع كرفع الدعوى أو الاعتراف بالحق. كيف يتلاعب المحامون الأذكياء بمواعيد التقادم لحماية مصالح موكليهم أو لإسقاط حقوق الخصوم؟

الفصل الخامس عشر

حماية الطرف الثالث حسن النية

ماذا لو تم التعاقد على عقار باطل، ثم باعه المشتري لطرف ثالث حسن النية؟ هنا يتصارع مبدأان: مبدأ عدم جواز نقل ما ليس عندك (البطلان)، ومبدأ حماية التعاملات وحسن النية.

في منقولات، حماية حسن النية غالباً ما ترجح كفة الثالث لحماية التداول التجاري. في عقارات، نظام الشهر العقاري هو الحاسم. إذا كان البطلان غير مشهر، قد يحمي القانون الثالث المسجل لحقه.

نقارن بين قوانين الشهر في مصر والجزائر وفرنسا. فرنسا لديها نظام شهر قوي يحمي الثالث المسجل حتى لو كان العقد الأصلي معيباً في بعض الحالات الاستثنائية. مصر والجزائر تتجهان لتعزيز حماية المسجل في السجل العقاري لضمان الأمن العقاري.

الجزء الرابع

تحديات معاصرة ومستقبل العقد

الفصل السادس عشر

العقود الإلكترونية وشكلية التوقيع

الثورة الرقمية فرضت واقعاً جديداً. العقد يتم بنقرة زر. هل يحقق هذا التراضي الحقيقي؟ كيف نثبت الأهلية والشكلية في العالم الافتراضي؟

قوانين التوقيع الإلكتروني في مصر والجزائر وفرنسا أعطت الحجية للتوقيع الموثق إلكترونياً. لكن التحدي في التوقيع البسيط عبر الإنترنت. كيف يثبت الغلط أو التدليس في بيئة رقمية يصعب فيها التحقق من الهوية؟

نناقش عقود النقر Click-wrap Contracts. هل قراءة الشروط ضرورية أم أن النقر يكفي؟ القضاء يميل لحماية المستهلك وإبطال الشروط المخفية التي لم تكن متاحة للقراءة بوضوح.

الفصل السابع عشر

الذكاء الاصطناعي وصانع العقد

ماذا لو كتب العقد ذكاء اصطناعي؟ أو وافق عليه وكيل ذكي؟ من تتحقق الإرادة؟ هل يمكن أن يغلط الروبوت؟ هذه أسئلة تطرق أبواب المحاكم مستقبلاً.

نناقش مسؤولية الخطأ في العقود المبرمة آلياً. هل يتحملها المبرمج، أم المستخدم، أم الشركة المالكة للخوارزمية؟ القانون الحالي لم يعد مجهزاً بالكامل لهذه التحديات، مما يستدعي تشريعات خاصة.

نقارن بين التوجهات التشريعية. الاتحاد الأوروبي يسبق في تنظيم الذكاء الاصطناعي. مصر والجزائر بدأتا في وضع أطر قانونية رقمية تحتاج للتطوير لمواكبة

سرعة التكنولوجيا.

الفصل الثامن عشر

عقود الاستهلاك واختلال التوازن

عقود الاستهلاك هي ساحة المعركة الحديثة بين الفرد والشركة الكبرى. اختلال التوازن الاقتصادي هنا فادح. القوانين الحديثة تتدخل لتصحيح هذا الاختلال عبر شروط جوهرية لا يجوز الاتفاق على مخالفتها.

نقارن قوانين حماية المستهلك. فرنسا لديها قائمة سوداء للشروط التعسفية. مصر والجزائر طورتا قوانين حماية مستهلك قوية تمنع الغبن الفاحش والتدليس التجاري في عقود الاستهلاك.

نناقش حق العدول في عقود الاستهلاك عن بعد. المستهلك يملك حقاً في التراجع خلال فترة محددة دون سبب. هذا استثناء خطير من مبدأ قوة العقد لحماية الطرف الضعيف.

الفصل التاسع عشر

العقود الدولية وتنازع القوانين

عندما يتعاقد مصري مع جزائري وخاضع للقانون الفرنسي، أي قانون يطبق على أركان العقد وبطلانه؟ قواعد تنازع القوانين تحدد القانون الواجب التطبيق.

مبدأ استقلالية الإرادة يسمح للأطراف باختيار القانون الحاكم. لكن النظام العام للدولة يحد من هذا الاختيار. لا يجوز اختيار قانون يبيح الربا مثلاً في دولة تحرمه.

نحلل دور التحكيم الدولي. غالباً ما تلجأ الشركات للتحكيم لتجنب بطء المحاكم الوطنية. قوانين البطلان في التحكيم لها خصوصية حيث يركز المحكم على إرادة الأطراف والعرف التجاري الدولي أكثر من النصوص المحلية الصارمة.

الفصل العشرون

الخاتمة نحو عقد عادل ومستقر

أيها القارئ، لقد أتممنا الرحلة في أركان العقد وأسباب سقوطه. رأينا كيف أن العقد ليس مجرد ورقة، بل هو كائن حي يولد وينمو وقد يموت إذا اختلت شروط حياته.

القانون في مصر والجزائر وفرنسا، رغم اختلاف

التفاصيل، يلتقي في غاية نبيلة: تحقيق العدالة التبادلية وحماية الإرادة الحرة من العيوب، وحماية المجتمع من العقود الضارة. البطلان ليس هدماً عبثياً، بل هو جراحة ضرورية لاستئصال الفساد من جسد المعاملات.

المحامي الناجح هو من يبني عقوداً مصمتة بالأركان الأربعة، ويتجنب مواطن البطلان قبل وقوعها. والقاضي العادل هو من يوازن بين قوة العقد وعدالة البطلان. والمستقبل يتطلب وعياً جديداً بالعقود الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ليكن هذا الكتاب نوراً يضيء طريقكم في فهم هيكل الالتزام. فالعقد شريعة، لكن العدالة هي روح الشريعة.

والله ولي التوفيق

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون